السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد: 02 ص ص: 595- 615
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الحكومة المفتوحة آلية إشراك المواطن في صنع السياسات العامة
ـ نموذج بحيرة نس ـ

Open Government Citizen Involvement in Public Policy-Making - Loch Ness Paradigm-

بورياح سلمة *، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس
s.bouriah@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/11 تاريخ القبول: 2023/06/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحكومة المفتوحة، كمقاربة طورتها الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها بغرض الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات. ويتم ذلك عن طريق السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومة الرسمية ومن ثم التفاعل معها تحقيقا لمبادئ الشفافية والمساءلة وتحقيقا للتشاركية، ومن ثمة التعرف على"نموذج بحيرة نس" كإطار عمل لتحقيق أهداف الحكومة المفتوحة، الذي يعتمد على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليص الفجوة بين الحكومة والمواطنين، ومن ثم تحقيق مشاركة المواطنين وتعاونهم في التسيير.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المفتوحة، إشراك المواطن، نموذج بحيرة نس، صنع السياسات العمومية، صنع القرار المحلي.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The aim of the study is to identify the concept of open government, such as an approach developed by the United Nations and its organs, with a view to utilizing ICT in order to facilitate citizens' participation in the policy-making process. This is done by allowing citizens to access and then interact with official information in the interests of transparency and accountability and for participatory purposes, The Loch Ness model is thus recognized as a framework for achieving the goals of open government, which relies on the impact of ICT on reducing the gap between government and citizens, thus achieving citizens' participation and cooperation in governance.

Keywords: Open government, citizen engagement, Lake Ness model, public policymaking, local decision-making.

مقدمة:

عرفت الدولة إعادة تعريف في وظائفها ودورها نتيجة لسياسات العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع خاصة في مجال توفير الخدمات العمومية للمواطنين وصنع السياسات العامة، حيث ظهرت عدة مقاربات تبحث سبل تيسير مشاركة المواطنين في صنع السياسات العمومية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالدعوة إلى التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع وتفعيل التحول نحو الحوكمة والأخذ بتطبيقاتها، من أجل تحقيق كفاءة الأجهزة الحكومية وتحسين الخدمة العمومية، وكذا التأسيس لعلاقة تعاون بين الدولة والمجتمع مرتكزة على التفاعل والتأثير المتبادل، عن طريق تطوير آليات وميكانيزمات لزيادة المشاركة المجتمعية باعتبارها تساعد على إدراك الحاجات الأساسية وتساعد في نجاعة السياسات العمومية.

من هاته المقاربات، مقاربة الحكومة المفتوحة التي طورتها منظمة الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها إلى عدة نماذج قابلة للتطبيق، بهدف تمكين المواطنين من المشاركة والتأثير على صنع السياسات.وبناءا عليه نطرح سؤال البحث الآتي: كيف تساهم مقاربة الحكومة المفتوحة ونموذج بحيرة نس في تيسير إشراك الموطنين في صنع السياسات العمومية خاصة على المستوى المحلي؟

وقد استعملنا في هاته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بتفكيك عناصرها ومتغيراتها بغية الوصول إلى نتائج ملموسة، واتبعنا في سبيل ذلك خطة مقسمة إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الحكومة المفتوحة السياقات والتنفيذ مقسم إلى ثلاث مطالب، مطلب أول مفهوم الحكومة الفتوحة، مطلب ثاني مرتكزات الحكومة المفتوحة ومطلب ثالث نماذج الحكومة المفتوحة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى نموذج بحيرة وإمكانات تطبيقه على المستوى المحلي، مطلب أول نموذج بحيرة نس ومطلب ثاني متطلبات تطبيق نموذج بحيرة نس على المستوى المحلي.

1ـ الحكومة المفتوحة السياقات والتنفيذ:

نتطرق في هذا المبحث إلى السياق الذي جاء فيه مصطلح الحكومة المفتوحة ومن ثمة تعريفها في المطلب الأول ونتناول في المطلب الثاني المرتكزات التي تقوم عليها الحكومة المفتوحة وندرس في المبحث الثالث نماذج الحكومة المفتوحة.

1ـ1 مفهوم الحكومة المفتوحة:

يعود مفهوم الحكومة المفتوحة إلى عام 1798، عندما أعلن توماس جيفرسون أنه "لكي يثق الناس في حكومتهم، يجب أن يكونوا على إطلاع جيد".(1) كما أن المُثل التي يتضمنها مفهوم الحكومة المفتوحة تعود إلى فلاسفة عصر التنوير الذين كانوا يدعون إلى المساواة ومساءلة الحكومات. وفي بداية القرن العشرين استعمل برغسون مصطلح "المجتمع المفتوح Open Society" إشارة إلى الحكومة التي تتميز بالمرونة والشفافية والانفتاح على التغيير والقابلية للتنوع والمعارضة فهو على النقيض من الحكومة الاستبدادية.(2)غير أن النقاش حول مصطلح الحكومة المفتوحة واستخداماته كانت منتصف القرن العشرين.

يعود أول استعمال لمصطلح الحكومة المفتوحة إلى الخمسينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية عندما كان النقاش حول زيادة إمكانات الوصول إلى المعلومات جاريا، حيث نُشر عام 1957 مقال بعنوان "مبدأ الحكومة المفتوحة، تطبيق الحق الدستوري في أنْ نَعْرفْ"، وقاد النقاش إلى إصدار قانون حرية المعلومات عام 1966.(الأمم المتحدة، 2009، ص20) لكن أقدم تشريع يعترف بحق النفاذ إلى الوثائق الإدارية يعود إلى سنة 1776 بالسويد، وهو

حق أُعيد تأكيده عبر القانون الدستوري عام 1974. كما كرست إسبانيا هذا الحق بموجب دستور 1978 وقانون 26 نوفمبر1992. وفي إيطاليا بموجب قانون 7أوت 1990 وألمانيا بموجب القانون الفيدرالي حول حرية المعلومة الذي دخل حيز النفاذ سنة 2006. (الحكومة المفتوحة مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد ،ص14). وبالنسبة لفرنسا عقب تقرير "نورا مينك" عام 1978 اعتبرت السلطات العامة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة لتسهيل إعلام الجمهور بالمبادرات الحكومية على مستويات مختلفة من أنشطة الدولة وبذلك سنت قانونا يسمح بوصول المواطنين إلى المستندات الإدارية عام 1978، وأنشأت بموجبه لجنة تسمى لجنة الإطلاع على الوثائق الإدارية (CADA). وبعد تقرير جيرارد ثيري عام 1994 حول الطرق السريعة للمعلومات بدأت الشبكات الرقمية تثير اهتمام السياسيين الذين توصلوا إلى حتمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة التعقيد الإداري.(Wojcik, p129)

وخارج أوربا نجد الهند التي أصدرت قانون "حق حرية تداول المعلومات" سنة 2005 ، حيث شدد القانون على أهمية تذليل العوائق التي تحول دون تمتع المواطن في الحق في المعلومة، وأن تنشر المعلومة في كل الوسائل الاتصالية خاصة أن تكون هاته المعلومات في صيغ إلكترونية قدر الإمكان ومجانية) برنامج الحق في المعرفة، 2010، ص102) وبالنسبة للدول العربية تعتبر الأردن من الدول العربية الأولى في مؤشر حرية تداول المعلومات، حيث أصدرت سنة 2007 القانون رقم 47 المتعلق بضمان "حق الحصول على المعلومات". (الأمم المتحدة، ص104) ويعتبر الوصول إلى المعلومات أحد الركائز الأساسية اللازمة للوصول إلى حكومة مفتوحة بمعناها التام.

وترجع بداية الاستعمال الرسمي لمصطلح الحكومة المفتوحة Open Government إلى عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، حين قام الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن بالتوقيع على "قانون الانفتاح" لتعزيز فاعلية الحكومة الوطنية الذي حمل أيضا اسم "قانون الحكومة المفتوحة". ومع بداية العهدة الرئاسية للرئيس باراك أوباما في 20 جانفي 2009، وافق على بدء تنفيذ "مبادرة الحكومة المفتوحة من أجل الشفافية في عمل الحكومات المحلية" وتقوم

فلسفة المبادرة على الشفافية والتشاركية والتعاونية، وتضمنت المبادرة إلزام جميع الجهات الحكومية بإنشاء مواقع إلكترونية للحكومة المفتوحة وأن تطلب من الجمهور تزويدها بأفكارهم ومقترحاتهم. (https://bit.ly/3nzMEKQ)

ومع بداية العقد الثاني من القرن العشرين توسع المعنى من الناحية المفاهيمية لتشمل الفرص الجديدة في الابتكار والكفاءة والمرونة في الحكومة من خلال استخدام البيانات المفتوحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يمكن أن توفر فرصا مهمة للنمو الاقتصادي حيث يمكن أن تساعد في تعزيز الأعمال التجارية وتطوير الخدمات العامة وفعالة من حيث التكلفة وأيضا خلق وظائف جديدة. (OECD, 2016, p25.)

لكن تنبغي الإشارة إلى أنه قبل الوصول إلى الحكومة المفتوحة لابد لكل حكومة أن تحدد أولا البيانات التي تكون مفتوحة باعتماد منهجية وطنية لتصنيف البيانات وتنظيمها وحفظها، ومن ثمة مراعاة أحكام القوانين التي تخص البيانات من حماية البينات الشخصية، حق النفاذ للمعلومة، حماية الملكية الفكرية، ثم إعطائها الصبغة القانونية بوضعها ضمن نص قانوني أو نص تنظيمي. وبعد ذلك تصنيفها إلى بيانات عمومية يمكن نشرها للعموم، بيانات داخلية غير موجهة للعموم، بيانات سرية حساسة يمكن أن تؤثر على سلامة البيانات، بيانات في غاية الحساسية لها تأثير على أمن المؤسسات.(العوا، 2019، ص31) وتلخيصا لما سبق يمكن تعريف البيانات المفتوحة على أنها "الوصول إلى البيانات والإحصاءات الحكومية ذات الصلة بموجب قوانين حرية المعلومات". وتلعب البيانات المفتوحة دورًا مهمًا في سبيل الوصول للحكومة المفتوحة التي تعتبر بمثابة استراتيجية حكومية تتضمن مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والتي تتيح الوصول المفتوح إلى البيانات العامة لتعزيز الشفافية ومساعدة عمليات صنع السياسات. (Wojcik , P127.)

وفي أدبيات تعريف الحكومة المفتوحة، فالحكومة تعتبر مفتوحة عندما تتبع مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة. وبناءا على ذلك تُعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الحكومة المفتوحة على أنها" ثقافة الحكم القائم على

سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل، وقد تعني الحكومة المفتوحة أشياء مختلفة لأصحاب المصلحة وصانعي السياسات حسب العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية"، لذلك قد يختلف التعريف حسب اختلاف أولوياتهم. (OECD, p22.) ويقدم الباحثان لاثروب وروما Lathrop And Ruma تعريفا للحكومة المفتوحة بأنها " تتجلى في السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات الحكومية." ويذكر الباحثان أن معنى الحكومة المفتوحة في تطور مستمر وقد تأثر بحركة البرمجيات المفتوحة المصدر بمعنى أن التركيز فيها ينتقل بين الحكومة والمواطنين من "الوصول" إلى "المشاركة". (الأمم المتحدة، ص ص، 20-21)

ويعرف الباحثان إيفانس Evans وكامبسCampos، الحكومة المفتوحة على أنها" تعزيز تقنيات المعلومات لتوليد حوار تشاركي تعاوني بين صانعي السياسات والمواطنين" ويرجعان سبب ذلك إلى التطور الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأيضا بسبب محدودية النموذج المنفعي الأحادي الاتجاه للحكومة الإلكترونية، مما أدى إلى ظهور مبادرات جديدة ركزت على تعزيز مشاركة المواطنين الاستباقية وتعاونهم فضلاً عن الانفتاح والشفافية بالاستفادة من تقنيات الويب 2.0 ووسائل التواصل الاجتماعي التي تسهل التفاعل الاجتماعي، وأيضا تساهم في تسريع الزخم للحكومة لتحقيق أهداف الشفافية والتعاون والمشاركة المدنية. (Evans and A Campos , 2013 , p173)

بينما أشار كل من بيرك ويرتز Wirtz وبيركماير Birkmeyer أن مصطلح الحكومة المفتوحة يفتقر إلى التعريفات الأساسية، وفي محاولة لفهم وتلخيص التعريفات الموجودة يرى الباحثان أنها "عملية سياسية واجتماعية متعددة الأطراف تتضمن إجراءات شفافة وتعاونية وتشاركية من قبل الحكومة والإدارة". ولتحقيق هاته الغاية يشترط الباحثان دمج المواطنين والمجموعات الاجتماعية في العمليات السياسية بدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحسين فعالية وكفاءة الإجراءات الحكومية والإدارية. (OECD, p25.) وفي الواقع يشمل مفهوم

الحكومة المفتوحة العديد من المناهج والمبادئ ويأخذ في الاعتبار الجوانب القانونية والتاريخية والثقافية المختلفة للبلدان.

1-2- مرتكزات الحكومة المفتوحة.

تقوم الحكومة المفتوحة على مجموعة أسس وهي الشفافية والمساءلة والمشاركة، وحتى تستطيع تحقيق غايتها لابد من إشراك المواطنين والمجتمع المدني بالاعتماد على الوسائط الإعلامية وهو ما سنتناوله في هذا المطلب (OECD, p25.)

أولا- الشفافية: وهي الإفصاح عن البيانات والمعلومات الحكومية وإمكانية الوصول إليها لاحقا، ويميز الباحثان فونغ Fungوغراهام ويل Graham Weil بين جيلين من سياسات الشفافية، يشير الجيل الأول إلى الكشف عن السجلات الرسمية لضمان وصول المعلومات للمواطنين، كذا قوانين الوصول إلى المعلومات. أما الجيل الثاني يشير إلى شفافية الحكومة أو "الشفافية المستهدفة " حسب تعبير فونغ وغراهام ويل، بمعنى توافر المعلومات اللازمة التي تخدم مواضيع محددة جيدا وأن تكون في الوقت المناسب.

ثانيا- المساءلة: وتعني مسؤولية الحكومات وواجبها في إعلام مواطنيها بالقرارات التي تتخذها بالإضافة إلى تقديم تقرير عن الأنشطة وأداء الحكومة بأكملها، وكذا مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن أعمالهم.

ثالثا- المشاركة: وتعني مشاركة الأفراد والمجموعات في تصميم وتنفيذ وتقييم مشروع أو خطة، فهي تشير إلى الفكرة القائلة أنه "من أجل جني فوائد التفاعل النشيط مع المواطنين، يتوجب على الحكومة أن تعترف بمجهودات كل الجهات الفاعلة في المجتمع من مواطنين، منظمات مجتمع المدني والقطاع الخاص في تبادل المعلومات وفي تقديم استشارات وأخذها بعين الاعتبار عند صنع وتنفيذ السياسات العامة".

ويعد إشراك المواطنين أمر بالغ الأهمية لنجاح الحكومة المفتوحة، فلابد من إقامة علاقة تعاونية بين الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين، حيث تشكل مشاركة المواطنين بأشكالها المختلفة بدءا من المعلومات إلى التشاور

والمشاركة، جزءا رئيسيا من الحكومة المفتوحة وينبغي أن تتم في جميع دورة السياسات. وعند تصميم مبادرات مشاركة المواطنين وتنفيذها يجب أن تكون البلدان واضحة بشأن أهدافها. من حيث تحديد النطاق الصحيح وتحديد أصحاب المصلحة المناسبين واختيار الآليات والأدوات المناسبة وإطلاع أصحاب المصلحة على إمكانيات المشاركة وكذلك على النتائج النهائية، كما يجب على البلدان أن تضع أساسا متينا لمبادرات الشراكة من خلال بناء إطار مؤسسي ملائم وتوفير القدرات التي يحتاجها موظفو الخدمة المدنية لتنفيذها. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، ص13)

كما تلعب وسائط الإعلام دورا هاما في تحقيق مبادئ الحكومة المفتوحة خاصة في تحسين تصميم وتنفيذ السياسات والخدمات العامة استنادا إلى نظام إيكولوجي قائم على حرية التعبير وحرية الإعلام والمنظمات الإعلامية القوية والمستقلة والمتنوعة. وينبغي أن تكون هاته المنظمات قادرة على نشر المعلومات والدعوة إلى الإحتياجات العامة وتمحيص ومساءلة القادة. فمن خلال هاته الإجراءات يمكن لنظام إيكولوجي جيد الأداء أن يدعم الحوكمة الرشيدة وذلك بالمساعدة على تفعيل مبادئ الحكومة المفتوحة. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ص16)

فمفهوم الحكومة المفتوحة هو في تطور دائم وأيضا متغير من دولة لأخرى حيث يخضع لما تريد الحكومات أن تحققه، وذلك فيما يتعلق مثلا بالوصول إلى البيانات والمعلومات وتوفر الخدمة على الشبكة وانخراط المواطنين عملية صنع القرار وتصميم الخدمات، لكن تبقى مبادئ الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين أساسية.كما أن مفهومي الحوكمة والحكومة المفتوحة متكاملان نظرا أن المفهوم الثاني يستند على مبادئ الحوكمة، ولتحقيق أهدافها تتبنى الحكومة المفتوحة التكنولوجيا الحديثة التي تسمح بتحسين التفاعل بين المؤسسات الحكومية فيما بينها من جهة وكذا تحسين التفاعل مع المواطنين من جهة أخرى.

□

3.1- نماذج وأطر تطبيق الحكومة المفتوحة

يتطلب الانتقال نحو تطبيق الحكومة المفتوحة عددا من القرارات والتشريعات والإجراءات الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية، تطال جهات مختلفة في الحكومة كما تمس تفاعل الحكومة مع المواطنين وجميع أصحاب المصلحة في المجتمع. ونظرا لصعوبة وتعقد العملية وضع عدد من الباحثين والخبراء نماذج وأطر عمل لمساعدة الحكومات على الوصول إلى تنفيذ أفضل للحكومة المفتوحة. من أبرز النماذج نجد، نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة Open Government Model- نموذج الخدمة العامة الجديدة New Public Service - نظام الحوكمة المفتوحة Open Governance System - نموذج بحيرة نس Ness Loch Model.

والملاحظ أن الدول أخذت تتبنى النموذج الذي يتوافق مع إمكاناتها وخططها وكذا خصوصياتها المجتمعية، فالمملكة المتحدة مثلا تبنت مبادرة تحت شعار "حكومة أكثر ذكاء" حتى تعطي للمواطنين ميكانيزمات تمكنهم من تطويع الخدمات العامة وفق رغباتهم وجعل الحكومة في موقع مساءلة ومحاسبة من قبل المواطنين، وتعتمد المبادرة على ثلاث مبادئ رئيسية هي؛ إتاحة المعلومات الحكومية التي تخص الخدمات العامة، تعزيز مفهوم الكفاءة في الإنفاق العام وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار. كذلك تبنت كندا مبادرة تحت شعار Liberal Governement لها نفس الأهداف لمبادرة المملكة المتحدة. (الحكومة المنفتحة، 2011، ص ص، 8-9)

وإلى جانب النماذج سالفة الذكر، في مجال التعاون الدولي تأسست شراكة الحكومة المفتوحة OGP في 20 سبتمبر 2011 من قبل ثماني دول هي البرازيل وإندونيسيا والمكسيك والنرويج والفلبين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وهي مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى تأمين التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد، وتسخير التقنيات الجديدة لتعزيز الحكم.(Jyh-An lee, 2018, p199-200)

2ـ نموذج بحيرة نس وامكانية تطبيقه على المستوى المحلي.

يتطرق هذا المبحث إلى نموذج بحيرة نس باعتباره نموذج قابل للتطبيق خصوصا في الدول النامية.

2ـ1ـ نموذج بحيرة نس

يعتبر ""نموذج بحيرة نس" أحد النماذج التي وضعها وطورها الباحثين وخبراء منظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول على تطبيق الحكومة المفتوحة. وهو إطار عمل وضعه كل من جيغلر، بايلر وآناند Gigler, Bailer and Anand سنة 2014، لتحليل الشروط التي تتيح للمواطنين الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساءلة الحكومة وتعزيز وصولهم إلى الخدمات وتحسين رفاههم بشكل عام. ويؤسس النموذج على فكرة مفادها أنه على الرغم من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المواطنين وتعزيز الحوكمة وخاصة المساءلة، غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه تماما إلا عندما يدرك جميع أصحاب المصلحة وجود فجوة في المساءلة بين الحكومة والمواطنين، وبتحسين شروط الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون بالإمكان تسريع انفتاح الحكومة وتقليص فجوة المساءلة. (الأمم المتحدة، ص 23) وبالنسبة لاختيار التسمية "بحيرة نس The loch Ness"، فهي بحيرة كبيرة تقع في اسكتلندا مشهورة بوجود وحش مائي فيها لم يستطع أحد إثبات وجوده رغم بعض الإدعاءات برؤيته، ويلمح أصحاب النموذج إلى أنه على غرار وحش نس فإن دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تعزيز المساءلة هو دور نشعر بأهميته لكننا غير قادرين على توثيقه توثيقا واضحا، غير أن اسم النموذج يصدر أساسا عن لعبة كلامية تشير إلى العدد الكبير من المصطلحات المستخدمة التي تنتهي باللاحقة -Ness في اللغة الانجليزية.(الأمم المتحدة، ص 131)

يطور نموذج بحيرة نس رؤية جديدة لإشراك المواطنين في صنع السياسات، تبدأ بمشاركة المواطنين التي يمكن تسهيلها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءا على أربعة أبعاد: المعلومات- المشاركة- التعاون- التمكين، حيث يتم تقديم معلومات وإستشارات في المستويات الأدنى بينما تكون الشراكة

في المستويات العليا والأكثر تمثيلا للقوة الحقيقية للمواطن. وفقا للشكل رقم1، فعندما ينتقل المواطن من المعلومات إلى التمكين تزداد آثار مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي.

الشكل1: أبعاد مشاركة المواطن في صنع السياسات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

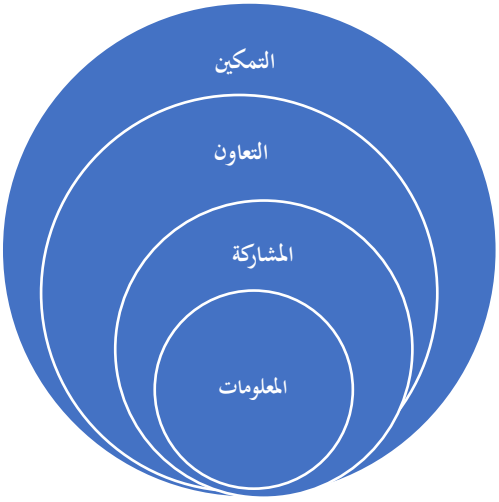

المعلومات= تدفق المعلومات باتجاه واحد لإبلاغ المواطنين بالمشكلات والبدائل المطروحة/ المشاركة= تدفق المعلومات في اتجاهين ومواقف المواطنين تجاهها/ التعاون= الشراكة والمشاركة بين المجتمعات/ التمكين= بناء تحالف لأصحاب المصلحة المتعددين..Source :Gigler and al, Op.cit, p11

ويتألف إطار عمل النموذج من مكونين أساسين هما النماذج الحكومية والعوامل السياقية والتمكينية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بناءا على فكرة أن التنفيذ الفعال يؤدي إلى تطوير عمليات صنع القرار ومخرجات محددة بدقة وبالتالي رسم سياسة عامة أكثر شمولية، اضافة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها وكذا إصلاحات في البنى المؤسسية والسياسات بما يضمن تحسين الرفاه الإنساني. وفق ما هو موضح في الشكل رقم2.

Source :Gigler and al, Op.cit, p15.

أولا: النماذج الحكومية

تعبر نماذج الحكومة عن مراحلها المختلفة التي تمر بها في تطبيق مقاربات الحكومة المفتوحة، والتي تُحدد بمستوى إشراك المواطنين والتفاعل الإجمالي بين الحكومة والمواطنين وعبر هاته المراحل ثمة تَغيُر متدرج في مستوى الإشراك وصنع القرار التعاوني.

1- الحكومة الشفافة: تعمل على تقديم إمكانية الوصول الشامل والمفتوح للبيانات والمعلومات الحكومية، ويعني ذلك وجود تدفق وحيد الاتجاه للمعلومات من الحكومة تجاه الجمهور وهو ما يؤدي إلى زيادة شفافية الحكومة. (الأمم المتحدة، ص 24) غير أن هذا النمط يستمر في معاملة الحكومة للمواطنين كمتلقين سلبيين أو مستفيدين من البرامج التي صممتها الحكومة، وتمثل تفسيرا ضيقا للحكومة المفتوحة لأن مبادرات الشفافية والوصول إلى المعلومة

فقط لا تكفي دون تعزيز القدرات المعلوماتية للناس أي استنباط معنى من المعلومات التي تم الحصول عليها، وعليه تبقى هناك فجوة في عملية المساءلة وفي عملية التغيير. (Gigler, Bailur, and Anand,2014, p17)

2- الحكومة التشاركية: تعمل هاته الحكومة على تجاوز مجرد تحقيق الشفافية إلى التشجيع على المشاركة الكاملة والهادفة للمواطنين في البرامج والمبادرات الحكومية، أي بمثابة "مُقدم خدمات" حيث يصغي المسؤولين لاهتمامات المواطنين ويستجيبون بسرعة ودقة لاحتياجاتهم. وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم هذه الدورة، من حيث مشاركة المواطنين، تعزيز جودة القرارات الحكومية وتقديم خدمات عامة أكثر فعالية. غير أن النقص المستمر في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات المعلوماتية خاصة من جانب أكثر المجموعات الضعيفة والمهمشة مثل كبار السن والنساء يُهدد بتقويض شمولية البرامج، أيضا غالبا ما تتعارض المقاربات التشاركية مع التقاليد البيروقراطية وثقافات المؤسسات الحكومية.

3- الحكومة التعاونية: تعمل هاته الحكومة تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في تصميم وتقديم الخدمات العامة من خلال تعزيز نهج قائم على تعزيز تدفق المعلومات والاتصالات في اتجاهين بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، وإقامة شراكات وتعاون بين الحكومة والمواطنين في تصميم وتنفيذ البرامج، وأيضا زيادة الإشراك العام من خلال مداولات علنية ومفتوحة عن طريق مداولات حول السياسات والبرامج. وتشدد الباحثة Beth Noveck على أن نهج التعاونية يبرز مدى قدرة المواطنين على المشاركة في وضع جدول الأعمال وعمليات صنع القرار، حيث يمكن للبيانات المفتوحة ومنصات التكنولوجيا التعاونية أن تمكن أي شخص لديه فكرة جيدة من بناء خدمات مبتكرة تربط الحكومة بالمواطنين، وتعطي رؤية للمواطنين كما تسمح لهم بالمشاركة مباشرة في صنع السياسات. وبالتالي يتحولوا من كونهم متلقيين سلبيين للحلول الحكومية، إلى أن يصبحوا مزودين فعالين للبيانات، ويشاركوا بشكل استباقي في التعاون مع المسؤولين الحكوميين من أجل إيجاد أفضل الطرق للاستجابة للكوارث الطبيعية أو تقديم الخدمات العامة. لكن بالرغم من إيجابية نهج التعاونية غير

أنه يعاني من بعض القيود أهمها أن سلطة اتخاذ القرار النهائي تبقى بيد صانعي السياسات.(Gigler, Bailur, and Anand,2014, p18)

4- حكومة الإنتاج المشترك أو الحكومة المرتكزة على المواطنين: هي الحكومة التي يقع المواطنين في مركز اهتمامها حيث تمثل أعلى مستويات الإشراك العام ويجري تحقيقها بفضل إجراءات تتيح المشاركة بين الحكومة والمواطنين في صنع القرار. (الأمم المتحدة، ص24) حيث يتمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في تصميم وإدارة وتقديم الخدمات العامة مع المسؤولين الحكوميين. ويرجع مفهوم الإنتاج المشترك إلى إلينور أوستورم Elinor Ostrom، حيث أشارت في دراستها سنة 1970 إلى كيفية إسهام مفهوم الانتاج المشترك في سد الفجوة الكبيرة بين الحكومة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز كفاءة وفعالية البرامج العامة. وتم ترقية مقاربة الانتاج المشترك من طرف مؤسسة New Economics Foundationحيث أعادت تحديد العلاقة بين الموظفين العموميون والمواطنين، من علاقات التبعية إلى علاقات التبادل والمعاملة بالمثل وهنا يصبح المواطنون عملاء نشطين في تصميم وتنفيذ الخدمات العامة. وعليه فجوهر هذا النموذج هو تمكين المواطنون ليصبحوا وكلاء نشطين في عملية التطوير والتخطيط وتقديم الخدمات العامة، وتتطلب هاته المقاربة انفتاح جذري حيث تستند جميع عمليات صنع القرار إلى الوصول المفتوح أو الحر والسهل إلى المعلومات وكذلك المداولات العامة المفتوحة. وفي هذا النموذج يمكن إغلاق حلقة المسائلة بالكامل تقريبا. (الأمم المتحدة ص25)

ثانيا-العوامل السياقية والتمكينية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تُعد العوامل التمكينية عناصر ذات قيمة مضافة، يتطور دورها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح تدريجيا بإغلاق فجوة المساءلة وبتنفيذ وتحقيق الحكومة المفتوحة. وهناك عشرة عوامل تمكينية هي، الإنفتاحية Openness- الحينيةTimeliness- المباشريةDirectness - الودية Friendliness - التجاوبية Responsiveness- التعاونية Collaborativeness-

الشمولية Inclusiveness- الجماعية Collectieness- الفاعلية Activeness- الفعالية Effectieness. (Gigler, Bailur, and Anand,2014, p23, 24)

تحدث الانفتاحية عندما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة مدى رؤية المعلومات. في حين تشير المباشرية إلى إمكان الوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة أي عندما تكون متاحة بصورة مفتوحة، ما يؤدي إلى مزيد من المواطنة الفعالة. وتعني الحينية إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة للمشاركة الفعالة للمعلومات في الوقت المناسب فهي تعالج المشكلة المستمرة المتمثلة في "تأخر الوقت" حيث تسمح بالتبادل المستمر للمعلومات، كما تتيح إجراء تصحيحات في منتصف المدة اضافة إلى المرونة في تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع، كذا جودة الأداء وحجم النفقات وهذا يعزز قدرات المساءلة. أما بالنسبة للتجاوبية والودية ترى الخبيرة الدولية Vigoda إلى أن "الاستجابة تُشير بشكل عام إلى السرعة والدقة اللذين يستجيب بهما مقدم الخدمة لطلب العمل أو المعلومات" واضافة إلى جودة الاستجابة لابد من وجود عنصر نوعي وهو الود في تقديم الخدمة. (Gigler, Bailur, and Anand,2014, p17)

وتشير الشمولية إلى مدى إشراك المواطنين في صنع القرار الحكومي، وإمكانية الوصول إلى المعلومات ويمكن لزيادة معدلات انتشار التكنولوجيا وخاصة التكنولوجيا النقالة أن تؤدي إلى زيادة نطاق التشميلية بالوصول للمجموعات المهمشة والنساء وذوي الإعاقة وقاطني المناطق الريفية. أما الفاعلية هي قدرة المواطنين مُعززة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعبير عن أفكارهم وتعليقاتهم ومشاركتهم المتعلقة بالأعمال والبرامج الحكومية. وتعبر الجماعية عن قدر أكبر من السلطة والتأثير على أعمال الحكومة التي يمكن أن يحظى بها المواطنون عندما يجري ذلك بصورة جماعية وتسهلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير التعاونية إلى إمكانية العمل المشترك بعيدا عن الحدود الموضوعة، لتحقيق أهداف ومخرجات مشتركة وترتبط الفعالية بكلفة المبادرات وإنتاج ما يلزم واستخدام الأدوات والطرائق الجديدة وإدماجها في عمل الحكومات ومكوناتها المختلفة. (الأمم المتحدة، ص25) أما الفعالية فإنها تتحقق من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بثلاث طرق أولا تكلفة

المشروع، ثانيا موائمة الأهداف التنظيمية مع نتائج المشروع، ثالثا الامتصاص المؤسسي للتغيرات التي تم إجراؤها والأدوات المستخدمة في العملية. فالتكاليف هي عائق متكرر لاستدامة المشروع، تساهم تكنولوجيا المعلومات في تقليلها بشكل كبير.(Gigler, Bailur, and Anand,2014, p23 ,24)

بالرغم من الجوانب الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القدرة على كسر الحواجز وتسهيل تبادل المعلومات متعددة الاتجاهات وكذا زيادة الشفافية والمساءلة من خلال الوصول إلى البيانات، يجب الاعتراف ببعض السلبيات حسب مصممي هذا النموذج والمتمثلة في غلاء هاته التكنولوجيا في بعض المناطق، رداءة أنظمة التصميم (لبعض الوسائط التكنولوجية) حيث تكون صعبة الاستعمال بالشكل الذي يجعلها قريبة إلى التعقيد، وكذا تقييد المعلومات. غير أن أكبر التحديات التي تواجه استخدام هاته التكنولوجيا هو الفجوة الرقمية أو الإنقسام الرقمي بين القادرين على استخدام الإنترنت والخدمات المرتبطة بها وغير القادرين، خاصة في الدول النامية نتيجة حواجز التعليم التي تجعل من المواطنين غير قادرين على الوصول إلى العالم الرقمي الحديث. (مدحت، 2016، ص43) ولعل أبرز حواجز التعليم، محو أمية المعلومات (كيفية الوصول إلى المعلومات) ومحو الأمية الرقمية (كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وأيضا الظروف الاجتماعية والاقتصادية خاصة في المناطق الريفية والنائية، فهي تؤثر سلبا على مشاركة المواطنين.

2-2- متطلبات تطبيق نموذج بحيرة نس على المستوى المحلي

تلعب الإدارة المحلية دورا حاسما في تشكيل تصور الناس بشأن نوعية الحكومة، نظرا لقربها من المواطنين وصغر حجمها وتركيزها على القضايا الملموسة. فالإدارة المحلية تُعد حليفا مثاليا للمشاركة في صياغة أولويات أجندة الحكومة المفتوحة وطنيا، بالاضافة إلى توفرها على إمكانيات أوسع لإشراك المواطنين بنشاط من خلال آليات وأدوات مختلفة. (رمضان، 2016، ص86)

وبالرغم من أن مقاربة الحكومة المفتوحة تبدأ بإصلاح الحكومات المركزية بمختلف إداراتها ومستوياتها وصولا إلى المستويات المحلية، وما يتطلب ذلك من إصلاحات تشريعية بتكييف المنظومات القانونية وتوعية وتكوين الموظفين الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أيضا توفر الميزانيات اللازمة لتحديث البيانات الحكومية. الأمر الذي يعرقل أو يُعجز الدول في الإنخراط الكلي في الإنفتاح وهو حال الدول النامية. لذا فإن تغيير مقاربة الإنفتاح من القاعدة نحو القمة، يمكن لها أن تنجح على المستوى المحلي ثم تعمم التجارب على باقي المناطق حتى تستطيع الدولة أن تتبناها. انطلاقا من هذا ارتأينا اقتراح تطبيق نموذج بحيرة نس على المستوى المحلي خاصة في الدول النامية كما سنوضحه فيما يلي:

أولا-من جانب الحكومة: ينبغي للحكومة أن تقوم بعدة إجراءات في سبيل ذلك منها:

- تكييف القوانين والتشريعات والنصوص التنظيمية للإدارات المحلية خاصة مع التقدم الرقمي لتطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير قاعدة قانونية ملائمة لممارسة التواصل الإلكتروني مع المواطنين ولتحقيق التشابك الإيجابي مع المجتمع وصولا إلى تحقيق تشاركية حقيقية ونمو مستدام. (رمضان، ص86)

- إدراج استخدام مواقع شبكات التواصل الاجتماعي للهيئات العمومية باعتبارها من أهم الوسائط الاتصالية الجديدة والأكثر انتشارا في المجتمع، لأنها تُتيح متنفسا للتعبير بحرية عن القضايا والأحداث المتعلقة بمختلف الشؤون العامة، حيث أصبحت بمثابة الساحة التي يتم من خلالها عرض وإدارة النقاش العام، وكذا بلورة التوجهات بشأن القضايا ذات الأولوية الجماهرية، بفتحها إمكانية المشاركة والحوار أمام فئات مختلفة كما أن معدل التفاعلية فيها أعلى من وسائل الإعلام التقليدية. (بن عمروش، 2020، ص609)

□

ثانيا-من جانب الإدارة المحلية:

- يساهم استخدام الإدارة المحلية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء إدارات أكثر ذكاء وأكثر استدامة للأفراد.(الصالح ، 1999 ، ص 554) وحتى تستطيع الإدارة المحلية تحقيق مشاركة المواطن في العمل المحلي بأكبر قدر من الفعالية ، لابد من أن تقوم بنقلة تكنولوجية تتمثل في التحول نحو أدوات التواصل الاجتماعي "التعبيرية" والاستفادة من (منتديات ومجموعات الحوار، المدونات، مشاركة الصور والفيديوهات...الخ) في توليد الأفكار وفرزها ويتوفر اليوم العديد من وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح ذلك. غير أنه يُفضل أن تبدأ الإدارات باستخدام أكثر هاته الوسائل انتشارا حيث تستفيد منها في التغذية الراجعة حول البيانات الحكومية المنشورة والخدمات الحكومية المقدمة.

- الإستفادة من التكنولوجيا النقالة منخفضة التكلفة خاصة التطبيقات الموجودة في الهواتف الذكية لأنها تصل لجهور كبير بتكلفة منخفضةكما توفر التفاعل بين أطراف متعددة، ويمكن أيضا تحسين الشفافية باستخدام وسائط يمكنها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

- توافر الإرادة الحقيقة لدى رؤساء المجالس المحلية المنتخبة والمنتخبين المحليين بالتسيير الشفاف عن طريق نشر المعلومات المتعلقة بالتسيير، بداية من احصاء احتياجات المجتمعات المحلية وترتيب أولوياتها وفتح النقاش حول المشاريع التنموية بالتشاور مع المواطنين إلى توثيق محاضر الجلسات والاجتماعات عبر مختلف الوسائل الإلكترونية ومشاركتها مع المواطنين وإتاحة الحرية لهم للتعبير عن آراءهم من أجل تحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المواطن في إدارته المحلية، لا أن تستخدمها لتغطية خرجاتها الميدانية فهي بذلك تتحول إلى نشاطات استعراضية قد تثير استياء المواطنين.

- ضرورة توافر الخبرة لدى موظفي الإدارة المحلية في المجال المعلوماتي، فالموظف المسؤول على المواقع الإلكترونية للإدارة المحلية مثلا البلدية ينبغي أن يمتلك الشغف بوظيفته، حتى يتمكن من التواصل الجيد مع المواطنين والتفاعل مع

انشغالاتهم، بنشر المعلومات في وقتها خاصة على المواقع التفاعلية مثل مواقع التواصل الاجتماعي حتى يحقق عنصر الحينية ويكسب رضا وتعاون المواطنين.

- فتح الحوار بين الإدارة المحلية ومكونات المجتمع المدني المحلي والمواطنين حول كيفية استخدام مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل إشراك المواطنين بفاعلية في التسيير المحلي.

- القيام بعمليات توعية وتشجيع للمواطنين على التعامل عن طريق وسائل التواصل باعتبار أنها تختصر الوقت وتوفر الجهد ، وأيضا تقتصد في التكلفة أي تكلفة التنقل إلى مصالح الإدارة. (مدحت، ص48) وكذا حث المواطنين خاصة منهم المتعلمين والشباب على مشاركة المعلومات مع الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء وكبار السن خاصة ، للتعبير عن احتياجاتهم وأيضا تقديم اقتراحاتهم في الشؤون المرتبطة بهم.

ثالثا-من جانب المواطنين:

-تساهم مواقع التواصل الإجتماعي في ممارسة المواطنة الافتراضية، باعتبارها مصممة خصيصا للتواصل الاجتماعي بين الأفراد ، واستخدامها يشمل مختلف الأنشطة الاجتماعية من خلال تداول المعلومات الخاصة بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ومن ثمة التأثير على أفكار ومعتقدات وقيم مستعمليها. (العريشي، بن حسن، الدوسري، 2015، ص20) يبقى فقط على المواطن أن يحسن استعمالها في الشؤون التي تعنيه على رأسها المساهمة في إجداث التنمية في الوسط الذي يعيش فيه.

-ينبغي توافر الرغبة الصادقة لدى المواطنين بأهمية التواصل مع الإدارة المحلية والاهتمام بكيفية التسيير والإيمان بضرورة العمل الجماعي والمشاركة والتعاون من أجل تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

□

الخاتمة:

تناولت الدراسة الحكومة المفتوحة، تعريفاتها ومرتكزاتها ونماذجها، ومن ثم درسنا نموذج بحيرة نس كإطار تحليلي طُور من مقاربة الحكومة المفتوحة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقليص الفجوة بين الحكومة والمواطنين عن طريق السماح للمواطنين بالنفاذ إلى المعلومات الحكومية بكل شفافية ومسؤولية بهدف تمكينهم من آليات المساهمة والمشاركة في القرارات الحكومية والمحلية. وأن نموذج بحيرة نس يعتبر نموذج قابل للتطبيق خاصة على المستوى المحلي لاعتماده على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفر خاصية التفاعل بين المواطنين والإدارة شريطة توفر الإرادة الصادقة للحكومة والرغبة لدى الموطنين في المشاركة الفاعلة في تسيير الشؤون العمومية. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- الغاية الأساسية للحكومة المفتوحة هي مساعدة المواطنين في فهمهم لطبيعة السياسات وتعقيدها، ومن ثم إشراكم في صنعها وتنفيذها.
- أن مشاركة المعلومات الحكومية مع المواطنين يعتبر حجر الأساس الذي يبني ثقة المواطن في حكومته ومن ثم يشارك ويتعاون مع صانعي القرار.
- أن التعاون الحر والمفتوح بين الحكومة ومختلف مستوياتها خاصة المستويات المحلية وقطاعات المجتمع كافة وبمشاركة أفكار المواطنين وتجاربهم ومهاراتهم ومعارفهم في تحديد وصياغة السياسات وتنفيذ الحلول، يؤدي إلى الوصول إلى مؤسسات قوية تسيير عام شفاف وخاضع للمساءلة، قادر على خدمة المواطنين بنجاح.
- يعتمد تحقيق الحكومة المفتوحة أولا على تواجد الإرادة السياسية لصانعي القرار والمنتخبين خاصة على المستوى المحلي، ثانيا على تدريب وتأهيل الموظفين الذين يعملون على تنفيذ نظم الحكومة المفتوحة، ثالثا على مشاركة المواطنين الواعيين بضرورة التعاون والمساهمة في تسيير شؤونهم بأنفسهم.

□

قائمة المراجع :

-الكتب:

- الصالح مصلح، قاموس الشامل قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية إنجليزي-عربي، دار عالم الكتب، السعودية، 1999.
- العريشي جبريل بن حسن، الدوسري سلمى بنت عبد الرحمن محمد، الشبكات الإجتماعية والقيم رؤية تحليلية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- أنابيل موني، بيتسي إيفانز، العولمة المفاهيم الأساسية، (ترجمة: آسيا الدسوقي)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.
- مدحت محمد، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016.

- الدوريات:

- بن عمروش فريدة، لمشونشي مبروك، الإعلام الجديد والمجال العام الإفتراضي دراسة في المفهوم والأطر النظرية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد1، المجلد 5، 2020، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- رمضان عبد المجيد، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، 2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- Angela M. Evans and Adriana Campos, Open Governement Intiatives : Challanges of Citizen Participation ,Journal of policy Analysis and Management. Vol 32, N1 ,winter 2013.
- Wojcik, Stephanie, Open Government and open Data , in Noerbert Kersting, Michael stein, Jhon Trent Electronic Democracy, Editor: Verlag Barabara Budrich.
- Jyh-An lee, Open Government Data licences, in the Greater China Region. in Susan Corbett , Jessica C lai , Making copyright work for Asian Pasific ANU press, 2018.

-التقارير

- حرية تداول المعلومات دراسة قانونية مقارنة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، برنامج الحق في المعرفة، القاهرة، 2010.
- الحكومة المنفتحة مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد، مركز المعلومات وإتخاذ القرار، تقارير معلوماتية، القاهرة، 2011.
- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2018.
- الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام في البلدان العربية، الإسكوا، بيروت، 2019.

-Bjorn- Soren Gigler,Savita Bailur, and Nicole Anand, The loch Ness Model :can ICTs Bridge the Accountability Gap, the world Bank, 2014.

-OECD ,Open Government the global Context and the way forward, OCED publiching ,paris, 2016.

- مواقع الانترنت

-مايز إسلام حسين، نظام الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والنزاهة دراسة الحكومات المفتوحة كمثال، مرصد سياسات الشفافية والنزاهة، 2018، تاريخ التصفح، 2جانفي2020.

https://bit.ly/3nzMEKQ